المصادر الدولية لحقوق الانسان

م.م حسنين علاء محمد

تعد حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الكرامة الإنسانية وقد تطورت هذه الحقوق عبر العصور نتيجة النضالات البشرية ضد الاستبداد والظلم وانتهاك الكرامة وتبلورت في العصر الحديث ضمن منظومة قانونية دولية تهدف إلى حماية الإنسان أينما كان بغض النظر عن جنسيته أو عرقه أو دينه أو لونه أو معتقده أو وضعه الاجتماعي وتشكل المصادر الدولية لحقوق الإنسان الأساس القانوني الذي تستند إليه الدول والمنظمات في تعزيز هذه الحقوق وضمان احترامها وتنفيذها على أرض الواقع

وتتعدد هذه المصادر وتتنوع بين اتفاقيات ومعاهدات دولية ومواثيق إقليمية وتوصيات وقرارات صادرة عن الهيئات الدولية كما تشمل المصادر غير المكتوبة كالعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الأمم المتّحدة والدول وتشكل هذه المنظومة القانونية شبكة متكاملة تعمل على تنظيم العلاقة بين الدولة والفرد وتحدد التزامات الدول تجاه شعوبها وتجاه المجتمع الدولي في إطار احترام حقوق الإنسان وصونها

ويعد ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 أول مصدر دولي حديث أشار إلى حقوق الإنسان بشكل واضح حيث نص في ديباجته على عزم شعوب الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وعلى إعادة التأكيد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وفي المواد اللاحقة من الميثاق تم التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز

ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ليشكل نقطة تحول مفصلية في تطور حقوق الإنسان دوليا وهو وثيقة غير ملزمة قانونيا لكنها اكتسبت مكانة عالية وأصبحت مرجعا أخلاقيا وقانونيا في تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وقد تضمن الإعلان ثلاثين مادة تناولت الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأكدت على أن لكل إنسان الحق في الحياة والحرية والأمان والتعليم والعمل والعدالة والمشاركة في الشؤون العامة وغيرها من الحقوق الأساسية

ولاحقا تم تبني عديد من الاتفاقيات الدولية التي تشكل مصادر ملزمة في القانون الدولي ومن أبرز هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكلاهما تم اعتمادهما في عام 1966 ودخلا حيز التنفيذ عام 1976 ويشكلان مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان

وتلزم هذه العهود الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لضمان حقوق الإنسان الواردة فيها كما تخضع الدول لمراقبة الهيئات المنشأة بموجب هذه الاتفاقيات والتي تقوم بتلقي التقارير الدورية من الدول وتقديم التوصيات بشأن تنفيذ الالتزامات ويعد هذا النظام من أهم أدوات الرقابة الدولية على التزام الدول بحقوق الإنسان

إلى جانب الاتفاقيات العامة توجد اتفاقيات متخصصة تهدف إلى حماية فئات معينة من الأشخاص مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 واتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 وغيرها من الاتفاقيات التي تشكل مصادر ملزمة بمجرد انضمام الدولة إليها

ولا يقتصر الأمر على الصعيد العالمي بل هناك مصادر إقليمية لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والميثاق العربي لحقوق الإنسان بنسخته المعدلة لعام 2004 وتوفر هذه المواثيق آليات قضائية وإجرائية إقليمية تتيح للأفراد تقديم شكاوى في حال انتهاك حقوقهم من قبل الدولة

ويُعد العرف الدولي أيضا من المصادر الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان ويقصد به الممارسة العامة للدول المقبولة باعتبارها قانونا ويكتسب العرف قوة قانونية عندما يتوفر عنصران هما الممارسة المنتظمة والمستمرة للدول وقناعة هذه الدول بأن هذه الممارسة واجبة قانونا ويشمل العرف الدولي مبادئ مثل حظر الإبادة الجماعية وعدم التمييز والحق في عدم التعرض للتعذيب وهي مبادئ غير قابلة للانتقاص حتى في حالات الطوارئ

ومن المصادر الأخرى المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الأمم كما نصت عليها المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وتشمل هذه المبادئ القواعد الأساسية للعدالة والإنصاف التي تعترف بها النظم القانونية الوطنية مثل حق الدفاع والمساواة أمام القانون وعدم رجعية القوانين وهذه المبادئ تُستند إليها لسد الثغرات في القانون الدولي لحقوق الإنسان

كما تصدر الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان قرارات وتوصيات وملاحظات تفسيرية تساعد على توضيح مضمون الحقوق وتحديد التزامات الدول وقد لا تكون هذه الوثائق ملزمة قانونا لكنها تتمتع بقيمة تفسيرية عالية وتؤثر في تطوير القانون الدولي وتشكل مرجعية مهمة في عمل المحاكم الدولية والوطنية

وفي إطار تنفيذ هذه المصادر تعمل منظمات دولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على مراقبة حالة حقوق الإنسان في الدول المختلفة وتقديم الدعم الفني والتقني وممارسة الضغوط الدبلوماسية لضمان التزام الدول بالمعايير الدولية ويؤدي المجتمع المدني أيضا دورا هاما في توثيق الانتهاكات والدفاع عن الحقوق والحريات

إن التفاعل بين هذه المصادر المختلفة يخلق نظاما دوليا معقدا لكنه متماسك يهدف إلى ضمان احترام كرامة الإنسان وتعزيز العدالة والمساواة في العالم وتواجه هذه المنظومة تحديات عدة أبرزها غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول وعدم التزامها بالتعهدات الدولية والتسييس الذي قد يطال آليات حقوق الإنسان كما تواجه صعوبات في التنفيذ الفعلي على أرض الواقع خاصة في ظل النزاعات المسلحة والأنظمة القمعية

وفي الختام يمكن القول إن المصادر الدولية لحقوق الإنسان تمثل حجر الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي المعاصر في مجال حماية الإنسان وهي تعكس تطورا حضاريا هاما في العلاقات الدولية لكن فعالية هذه المنظومة تتوقف على احترام الدول لالتزاماتها الدولية وعلى تعاونها مع الهيئات المختصة وعلى وعي الأفراد بحقوقهم ودورهم في الدفاع عنها وتعزيزها ويظل النضال من أجل حقوق الإنسان مهمة مستمرة تتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية لتحقيق عالم أكثر عدالة وإنسانية